**A**



**CDIP/24/12**

**الأصل: بالإنكليزية**

**التاريخ: 3 أكتوبر 2019**

# اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الرابعة والعشرون

**جنيف، من 18 إلى 22 نوفمبر 2019**

مساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعنيها من توصيات أجندة التنمية

*من إعداد الأمانة*

1. نظرت الجمعية العامة للويبو، إبّان دورتها الحادية والخمسين المعقودة في جنيف في الفترة من 30 سبتمبر إلى 9 أكتوبر 2019، في الوثيقة WO/GA/51/11 "مساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعنيها من توصيات أجندة التنمية".
2. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون تلك الوثيقة وقررت أن تحيل التقريرين المشار إليهما فيها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية).
3. وبناء على ذلك، ترد فيما يلي نسخة مما ورد في تقرير كل من اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات) واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (لجنة المعارف) إلى الجمعيات العامة للويبو بشأن المساهمة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية:

تقرير عن لجنة البراءات، الوثيقة WO/GA/51/6، الفقرة 8:

"8. وفيما يخص أحدث المستجدات التي طرأت في لجنة البراءات خلال عام 2018 ومساهمتها في تنفيذ ما يعنيها من توصيات أجندة التنمية، يُشار إلى الفقرات 42 إلى 45 من الوثيقة CDIP/23/2. وخلال الدورة الثلاثين للجنة البراءات، تحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية مشيراً إلى قرار الجمعية العامة للويبو في عام 2010 بشأن "آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقدير وإعداد التقارير"، وطلب من الأمانة تضمين تقريرها السنوي إلى الجمعيات وصفاً لمساهمة لجنة البراءات في تنفيذ ما يعنيها من توصيات أجندة التنمية. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وقال إنه ينبغي اتباع الممارسات المحددة والمتفق عليها للنظر في تلك المسائل."

تقرير عن لجنة المعارف، الوثيقة WO/GA/51/12، الفقرتان 14 و15:

"14. متابعةً لقرار الجمعية العامة للويبو لعام 2010 الذي نص على "توجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية المقدمة إلى الجمعيات وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من أجندة التنمية"، ناقشت لجنة المعارف في دورتها الأربعين أيضاً مساهمتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية.

"15. وفي هذا الصدد، أُدلي بالبيانات التالية في الدورة الأربعين للجنة المعارف. وسترد تلك البيانات كذلك في مشروع التقرير الأولي للدورة الأربعين (WIPO/GRTKF/IC/40/20 Prov.)، الذي سيتُاح، كما طلبته لجنة المعارف، في أجل أقصاه 9 سبتمبر 2019:

"قال وفد جمهورية إيران الإسلامية إن التوصية 18 من أجندة التنمية مكرسة لعمل لجنة المعارف. وأثبتت أن العمل والمفاوضات في اللجنة سعياً لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية يمكن أن تسهم بشكل إيجابي للغاية في تطوير الملكية الفكرية. وشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة بشكل أكثر إيجابية في المناقشة والتعجيل في العمل لاستكمال القضايا الرئيسية بشأن جدول أعمال لجنة المعارف واختتامها. وعلاوة على ذلك، كانت المساعدة التقنية التي قدمتها شعبة الويبو للمعارف التقليدية إلى الدول الأعضاء ومشاريع بناء القدرات جانباً آخر كان له تأثير إيجابي للغاية على توصيات أجندة التنمية. وشجع الوفد شعبة المعارف التقليدية ودعاها إلى مواصلة دعمها في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء.

"وقال وفد البرازيل إن أجندة التنمية هي معلم بارز في تاريخ الويبو. وذكّر بالتوصية 18 التي تتعلق صراحة بلجنة المعارف. وفيما يتعلق بتجديد ولاية اللجنة، ساعدت التوصية 18 اللجنة في التفكير في كيفية تسريع العمل وتحقيق نتائج ملموسة. وفيما يتعلق بالفئة ألف، كان للأمانة دور مهم للغاية في تقديم المساعدة للدول الأعضاء، بما في ذلك المساعدة التشريعية وبناء القدرات، وتمكين الشعوب الأصلية والجماعات المحلية من التمتع بثمار نظام الملكية الفكرية. وحث الوفد الجميع على إظهار روح بنّاءة في المساهمة في المناقشات في ضوء التوصية 18.

"وشدد وفد أوغندا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، على المبدأ الذي تقوم عليه توصيات أجندة التنمية، أي تغيير طابع الويبو من تركيزها الأساسي على حماية الملكية الفكرية إلى دمج الأبعاد الإنمائية في البرامج والأنشطة بما يتماشى مع التطلعات الواسعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويعكس هذا المبدأ الطُموح القوي للويبو لضمان استخدام البلدان النامية للملكية الفكرية بفعالية، كأداة لتشجيع الإبداع والابتكار وتعزيزهما من أجل التنمية المستدامة. ووجهت الجمعية العامة للويبو في عام 2010 تعليمات إلى جميع هيئات الويبو، بما في ذلك لجنة المعارف، لتضمين تقاريرها السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة وصفاً لإسهامها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية، وذلك كآلية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأثنت المجموعة الأفريقية على الأمانة على دعوتها الدول الأعضاء إلى تقديم تقييمها الخاص لمساهمة لجنة المعارف. وكانت هناك آثار ملموسة للتقدم الذي أحرزته لجنة المعارف حتى الآن في تنفيذ توصيات أجندة التنمية من خلال دمج التنمية في برنامجها وأنشطتها. وكانت مفاوضات لجنة المعارف موضوع التوصية 18 من أجندة التنمية. وعكست ولاية اللجنة في الثنائية 2018-2019 طموحها القوي لمواصلة تسريع عملها بهدف التوصل إلى اتفاق حول صك قانوني دولي (صكوك قانونية دولية) فيما يتعلق بالملكية الفكرية بما يضمن الحماية المتوازنة والفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومع ذلك، بعد مرور ما يقارب عقدين من المفاوضات و12 عاماً منذ بدء تنفيذ توصية أجندة التنمية، لم تستكمل لجنة المعارف عملها بعد. وتساءل أحدهم عما إذا كان لعبارة "تسريع عملها"، التي لطالما نصت عليها الولاية، معنى حقيقياً، إذا لم يُختتم عمل لجنة المعارف بعد هذه السنوات. واستمرت لجنة المعارف في الاسترشاد في عملها بتوصيات أجندة التنمية 15 و40 و42 على التوالي. وفيما يتعلق بحماية الملك العام في إطار عمليات الويبو المعيارية وآثارها (التوصية 16 من أجندة التنمية)، كان هناك سوء فهم مفاهيمي كبير للملك العام وعلاقته وحدوده بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكان مفهوم الملك العام متأصلاً في نظام الملكية الفكرية وغالباً ما ينعكس في التوازن الحذر لمصالح أصحاب الحقوق والمستخدمين. وذكر بعض أعضاء لجنة المعارف أن جوانب واسعة من المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كانت في المجال العام. وكان ذلك سوء فهم مفاهيمي للملك العام. وعلاوةً على ذلك، حثت أجندة التنمية الويبو والهيئات التابعة لها على مراعاة مواطن المرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية بما يتماشى مع التوصيات 12 و14 و17، وكذلك أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تماشياً مع التوصية 22. وساهم أحد أهداف لجنة المعارف فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي وعمل اللجنة بشأن الحماية الدولية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية، في تحقيق ذلك الهدف.

"وقال الوفد الهندي إن أجندة التنمية تضمن إدراج الاعتبارات الإنمائية في صميم عمل الويبو. وتأثرت الهند، إلى جانب مئات البلدان الأخرى، بالتملك غير المشروع والقرصنة البيولوجية. وبناءً على ذلك، التُمس بشدة استكمال الصك القانوني الدولي (الصكوك القانونية الدولية) بشأن القضايا تلك الثلاث. وإن عدم وجود أي صك ملزم قانوناً سيسمح باستمرار التملك غير المشروع والقرصنة البيولوجية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية، مما يؤدي إلى وقوع خلل في نظام الملكية الفكرية العالمي. وتطلّع الوفد الهندي إلى وضع الصيغة النهائية المبكرة لإطار قانوني متوازن (أطر قانونية متوازنة) بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من خلال لجنة المعارف.

"وأيّد وفد نيجريا البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأحاط علماً بالبيان الذي أدلى به وفد البرازيل فيما يخص التوصية 18. ولابد أن تسرع لجنة المعارف عمليتها التي كانت تمنع تقدم تنفيذ أجندة التنمية في اللجنة. وكان ذلك مخالفاً لما كان يُتوقع القيام به. وكانت المفاوضات إلى ما لا نهاية تقوّض أجندة التنمية وبالتالي تتعارض مع الولاية. ولفت الوفد الانتباه إلى تحيز دراسات التأثيرات والتقييمات في سياق سلسلة من الدراسات الأحادية الجانب والمنحازة التي ترعاها الصناعة والتي قصفت اللجنة لفترة طويلة. وإذا رغبت الدول الأعضاء في أن تكون جادة جداً وحساسة لمتطلبات أجندة التنمية، فينبغي أن تميل إلى إجراء دراسات الأثر التي من شأنها أن تحقق التوازن فيما يتعلق بتأثير عدم حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية التي تضر بالشعوب الأصلية والجماعات المحلية. ومن أجل أن تظل الدول الأعضاء وفية لأجندة التنمية، يتعين على عليها أن تنظر بجدية في نوع الدراسات التي قبلتها لجنة المعارف في مداولاتها وتحديد ما إذا كانت تلك الدراسات قد خلقت بالفعل التوازن المطلوب لدفع أجندة التنمية.

"وأيد وفد مصر جميع البيانات التي أُدلي بها بشأن أجندة التنمية، ولا سيما التوصية رقم 18. وتساءل لماذا لم تنفذ لجنة المعارف ولايتها في إطار التوصية 18، رغم مرور 20 سنة من العمل. وفي العامين المقبلين، ينبغي أن تسرع اللجنة عملها وأن تتجنب جميع محاولات تضييع الوقت في القضايا الثانوية التي لا تتعلق مباشرة بالأسئلة الأساسية. وأعرب الوفد عن أمله في الالتزام الحقيقي بأجندة التنمية بشأن قدرة البلدان على التحكم في الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من أجل تمكين التنمية المستدامة في تلك البلدان. ويجدر أن تدير هذه البلدان تلك الملكية من أجل تسريع عمل اللجنة الحكومية الدولية والوصول إلى صك واحد أو أكثر من الصكوك الملزمة."

إن لجنة التنمية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]